

بيان صحفي
أول أغسطس ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق أول أغسطس ٢٠١٣ تخفيض كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة مئوية لكل منهم ليصبح عند مستوى ٩.٢٥% و ١٠.٢٥% و ٩.٧٥% على التوالي، وكذا تخفيض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة مئوية ليصبح عند مستوى ٩.٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٠.٨٨% خلال شهر يونية ٢٠١٣ مقابل انخفاضاً شهرياً قدره ٠.١٦% خلال شهر مايو، ليرتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ٩.٧٥% في يونية ٢٠١٣ من ٨.٢٠% في الشهر السابق. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠.٧٧% في يونية ٢٠١٣ مقابل معدل قدره صفر% في مايو، مما أدى إلى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٨.٥٦% في يونية ٢٠١٣ مقابل ٨.٠٤% في مايو. والجدير بالذكر أن الإرتفاع الشهري التراكمي للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بلغ ٢.٢% خلال الربع الثاني من ٢٠١٣ بعد إرتفاع وصل حوالي ٥% خلال الربع الأول من ٢٠١٣. في حين، سجل الإرتفاع الشهري التراكمي للتضخم الأساسي ١.٧% خلال الربع الثاني من ٢٠١٣ مقارنة بـ ٤.٧% خلال الربع السابق. وجاءت التطورات الشهرية الأخيرة في التضخم العام والتضخم الأساسي على خلفية الارتفاعات الشهرية التي شهدتها أسعار بعض السلع الغذائية. لقد حدث انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع -على خلفية التطورات العالمية الحالية- من المخاطر الصعودية المحيطة بالتضخم.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢.٣% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢.٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً ببيادر التعافي في قطاع التشييد والبناء والسياحة التي لم تكن كافية لتحديد أثر الانخفاض في قطاع الصناعة. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة في ظل حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فضلاً عن ضعف نمو الإقراض للقطاع الخاص. وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أقل من المعدل الأقصى غير التضخمي منذ عام ٢٠١١ بالإضافة إلى المخاطر النزولية التي تواجه الاقتصاد المحلي في الوقت الحالي سوف يحد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وفي ضوء تغير توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، قررت لجنة السياسة النقدية تخفيض معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg